بسم الله الرحمن الرحيم اياك نعبد واياك نستعين

الحمد لله على ان ابرزت لنا من كمام فن البلاغة انهارا لدقائق ايات ابرازه
واطلعتنا به على اسرار القرآن المعزز فما اغر وان انكشف لنا منه القناع
من وجوه الاعجاز واشكر اذ وفقتنا مذ وفقتنا على مسايل هذا الفن
وقواعده وضلعتنا مذ اطلعتنا من فوايد نكاته وشكات فوايده واتخلصتنا
للغوص على زوايده واهلتنا لاقتناص شواردة واصلى واسلم على سيدنا
محمد مفتاح العلوم المنبعة والمرشد على الحقيقة الى مجاز الشريعة
تبتسك المنعوت بكمال البلاغة وفايق الفصاحة ودر سولك المبعوث
بكتابك المكنون فياطالما احسن بلاغة واحكم ايضاحه وعلى آله الاخذين
من كمالاته العلمية والعملية باوفى نصيب واصحابه الدابين عن سنته
بالاسنة والالسنة الطاعنين في صدر كل كذاب مريب صلاة وسلاما دايمين
ما تبادرت الى الافهام خواص التراكيب وافرغ البليغ كلامه في احسن قالب
من الاساليب اما بعد فيقول المخجل الوجل مما جناه الذهول
المتمثل الى جناب مولاة الفقير ابرهيم بن احمد بن محمد الشهير بابن الملا لازال
يصلح الاعمال ويفلح الاقوال محلى الشافعي مذهبا والعباسي نسبا لما انتصب
البرهان واستبان على جلالة علم المعاني والبيان واستمالة القلوب
الابية واستيلاءه على اسرار سرية فما غر وعكفت عليه الافكار وتطارحت
في خلبته الانظار وشغفت السادة الاعلام باستخراج درره المكنونة
وتنافست الفضلاء العظام على التقاط عقوده الثمينة وكان شرح التلخيص
المختصر للمحلي لسعد المتضارئ بلغه الله سدر الجنة الماني واسطة العقد
في هذا الباب ومطمح انظار الطلاب ذوي الالباب ولم اظفر بحاشية على
شفى العليل وترومى الغليل سوى حاشية العلامة للخطائي الا انها
اثرفها طريق الايجاز حتى كادت ان تكون من الالغاز ومع ذلك طوى فيها
كشحا عن مواطن من التحرير وضرب صفحا عن اماكن من التقرير والتقرير
حاولت ان اكتب عليه حاشية محشوة من اللطايف يتمتع بفوايدها

وتلامذ

ويتلذذ بفوايده كل عارف مطارد انسان هذه الحلية عسى ان يكون
لي بهم شايبة نسبة لكني اخترت ابن اجعل هذا الشرح كالمتن فلا احذف
منه شيئا اصلا ولا اثبت منه محلا فيقال في الصدر ان لا سبيل الى هذا
الامر مع قلة البضاعة وقصور باعي في هذه الصناعة ولم تزل عاذرتي
الايام ويعاكسني الطالع وتحول بيني وبين ما حاولته الموانع الى ان سالمتني
الايام وساعدني على تحصيل المرام فحركني العزم عليه وتوجهت الدواعي
اليه فاجبت عند ذلك الداعي رجاء ان يحمد المساعي فجرد ما الفته كتابا
نافعا ومصنفا جامعا وسميته بغاية سول الاريب من ايضاح شرح
التلخيص الا اني كلما اقدمت على اظهاره اقعدني الخجل وكلما رمت ابرازه
اعاقني الوجل فلم ازل اقدم رجلا واوخر اخرى وكلما سولت لي نفسي
ذلك خيل لي الخاطر امرا فقلت الى متى هذا التواني والمهل فان فاتك
حسن التاليف لم يفتك ثواب هذا العمل فالله اسال ان يجعل عملا مقرونا
بالاخلاص وان يحشرنا مع خواص عبيده وعبيده الخواص والمرجو
من هم الاخوان ومكارم الخلان المنظار ان يعين الانصاف والاجتناب
عن طرق الاعتساف والله الهادي الى الصراط المستقيم وبيده كل فضل
عظيم المدرك هو الشاء باللسان قيد الشاء باللسان لا يكون الا به تحرزا
للفرق بين الحمد والشكر لكان تعميم مورده في مقابلة ودفعا لتوهم الطاعة
على ما ليس باللسان ولو مجازا ومن جعل الطاعة في قوله صلى الله عليه وسلم
انت كما اثنيت على نفسك على ما ليس باللسان برهانا على عمومه فكان
اللسان قيدا احترازيا عنده يتعقبه عليه ان ذلك يتم ان لو كان الاطلاق
فيه حقيقيا كيف من باب المجاز ده والمستكلة قال الخشن ولو سلم فالظاهر
ان المراد من كونه باللسان ان يكون قولا ولا شك ان ذلك قول وان لم
يكن بجارحة اللسان لتنزهه تعالى عنه وبالجملة فثناء الله تعالى ان كان
حقيقة فمرده كذلك وان كان مجازا فلا وجه للاحتراز عنه بقيد
اللسان لانه على الاول لا يصح الاحتراز بل لا يصلح التعريف الا بما ذكرناه من

على الحصكفي تمامه عالي الي
وبعث فهرس الي آخر صيغ
قطعة جمع العلامة الدين
من تعاليق الشيخ الكمال
هذا المختصر وحجا
هو من نخبة بخط الفاضل
نجم قطعة منها بيد
وانتزع وصل قبل
الفقير وادعو له بالمغفرة تعالى
ان يغفر لي ولهم ولجميع
والدي ومشايخ
الي وتقبل
رجاء ملتوب الي الطلبة
قال المصنف الفقير
عامله الله بلطفه الخطير

ارادة القول وعلى الثانى الحاجة الى الاحتراز عنه انتهى فان قلت فما وجه
تعبيره بكونه باللسان عن كونه قولا حيث كان المراد ذلك قلت هو ان
الغالب فى القول ان يكون بجارحة اللسان ويمكن صحة التعريف ايضا على
الاول بان يخص الحمد المعرف بهما بحمد العباد لا يقال ان ما فى تلويحه
حيث قال معنى قوله والمعنى الثانيه ثانيا قصد تعظيمه ونيته المقرب اليه
فى كل ما يصلح لذلك من الاقوال والافعال وصرف الاحوال ظاهر فى عموم
الثنا فهو مخالف لكلامه هنا لانا نقول ارادته هذا المعنى ليس باعتبار عموم
الثنا بتصريحه فى حواشى تلويحه بل بحمل صرف عنانه نحو جنابه تعالى
كناية عن قصد تعظيمه على الوجه المشروح فانه يلزمه الصرف المذكور وينتقل
الذهن منه اليه اومن باب التمثيل والتحقيق ان الالجزم باختصاص الثنا باللسان
ففى القاموس الثناء المعظم والمفهوم من الصحاح انه الاتيان بما يشعر بالتعظيم
مطلقا واما من شكره بالكلام الجميل فبعد تسليم اختصاص الكلام باللفظى لا يخرج
من حمله على الاشتراك اللفظى وعلى هذا فتقييد اللسان مما لا بد منه فلا حاجة
الى هذه المقدمة السالفة فان قيل كيف يخص الحمد باللسان وقد قال تعالى
وان من شئ الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلنا هو محمول على المجاز
على قصد التعظيم اى على الجميل الاختيارى اعنى الصادر عن الاختيار حقيقة
او حكما وطوى ذكره استغناء عنه بقوله سواء تعلق بالنعمة الخ وكذا ذكر المحمود
به لدلالة الثناء عليه والاشعار به بقصد التعظيم لم يتعرض لهذا القيد فى طوله
فان قلت اللازم من الثنا الاشعار بالتعظيم لا قصده قلت لكن قصده
مراد فى الثنا كما يظهر من تعريفه السابق وقيدت بالاختيارى بناء على ما ذهبوا
من ان الحمد يخصه والمدح يعمه وغيره وعليه يحمل اطلاق الكشاف الجميل اعتمادا
على ان صفة الفعل والمتأثر منه ما يكون بالاختيار واستغنى باراد المالك
الاختيارى لكن ارتكاب مثله فى التعريف بعيد وقيد قصد التعظيم اى ظاهرا
وباطنا بان لم يصدر ما يخالف لسانه ولدفع توهم دخول صورة التهكم لانها
عقب دخولها فى الجنس لظهور ان التهكم ليس ثناء بل وصف للمتهكم به بما هو

غير

غير متصف به بحقيقة ولا مجاز غير محترز عنه فى الحد بل عن المشارك للمحدود
فى الاطلاق الحقيقى فيكون مستدركا بالنظر الى المقصود الاصلى من التعريف
لا يقال فقد اعترض لحد فعل الجنان والجوارح ايضا لانا نقول اعتبارها
على ان كلا منهما شرط لكون فعل اللسان حمدا الا على انه جزء منه او جزئية له
ولعل اعتبار قصر التعظيم فى تعريف الحمد مبنى على العرف والا فهو يجب اللغة
لم يعتبر فيه التعظيم فضلا عن قصره كما هو معلوم من كتب اللغة الا ان يقال
ان ما فيها تعريف بالاعم والمراد بالجميل المحمود عليه اعم من ان يكون جميلا فى
الواقع او عند المثنى واغمضنا الاختيار على ما هو المختار دفعا لما يشكل من
لزوم كون الثنا على الصفات القديمة ليس بحمد لعدم مسبوقيتها بالاختيار حقيقة
والا للزم حدوثها لكن لما كانت ذاته تعالى كافية فيها بمنزلة افعال اختياره
يستقل بها فاعلها كانت افعالا اختيارية حكما فاجريت مجرى الافعال الاختيارية
حقيقة فى الحمد عليها وبكونها اختيارية حكما تكون افعالا حكما فافهم حواشى
الكشاف من ان المحمود عليه فعل اختيارى لا ينافى حث الاختيار ثبوتا من
الحقيقى والحكمى ان يكون هى افعالا عيانية انها تكون افعالا حكما ومن قال بجواز
استناد القديم الى المختار وجواز ان تحمد على تلك الصفات بهذا الاعتبار
فقد اتى بما لا يفيد هنا قطعا ولا يجرى لنفعا لعدم افادته التعليل على انه لا يصح
فيما توقف عليه الفعل الاختيارى كالعلم والقدرة والتسلسل او تقدم الشئ
على نفسه وقيل الحمد عليها لمجرد انتهائها لافعال اختياريه بالنظر اليها يكون الحمد
فالمحمود عليه فعل اختيارى مآلا وعلى ان يقال ان اهل اللغة يطلقون
الفعل على الصفة بقى شئ وهو انه قد يستشكل الثنا على ذات المقدس
اذا علق الحمد باللفظ الموضوع لها كالمقدس من غير ذكر وصف له والذى
يخطر بالبال ويخلص به الاشكال ان ذلك التعليق ثناء على جميع الصفات
المشتملة عليها اسم الذات الا انه اورد بصورة الثنا على نفس الذات المقدس
لما تقرر من انها لا تستحق الحمد لنفسها بل لما لها من توال فعلى او كمال ذاتى وعلى
هذا يظهر ان الاستحقاق الذاتى ما كان بجميع الصفات وكونه ذاتيا بالنظر

الى انه مفهوم من تعليق الحمد بلفظ موضوع للذات لا ما كان بنفس الذات وانما
سيد المحققين ان استحقاق الحمد بالمعنى المخصوص يتوقف دون وقف بل جميع اوصاف
يشترك في ذلك كما انه تعالى كما انه في كفاته من غير استعانة باحد عداستحقا
بجميع اوصافه استحقاقا ذاتيا فان قلت هذا ظاهر في ان استحقاقه بوصف
واحد منها بعد استحقاقا ذاتيا قلت اجاب العلامة الزكي ان الكتبي بانه قد اختير
فيه كون الذات كما فيه في مجموع صفاته لا في كل فرد فرد منها وان كانت
الذات في نفس الامر كافية فيه وقد سبق الى بعض الافهام حمل الحمد هنا على
ما يع غير الاختياري كالمدح قال المحشي وليس بعيدا ان يرجح الاطلاق بانه لا
يوجب اشكالا في حمد الله على صفاته فلا حوج الى تاويل في الحمد على الممكنات
المفاضة من العلم والشجاعة ونحوهما والى هذا القول مال سيد المحققين في
شرح ايساغوجي وتبعه العلامة ان الكتبي لقوله حمدته على حسنه وتجاه عنه
فلا مدخل للاختياري شيء منهما ولما في الكشاف من ان الحمد والمدح اخوان
اي متساويان فان بدليل قوله في الفائق الحمد هو المدح والوصف بالجميل وكذا
ثم كان نقيض الذم وان كان الشايع في كتبانه يريد ان يكون اللفظين اخوين
ان يكون بينهما اشتقاق كبير كالجذب والجبذ او الكبر كالفلق والفلق لكن سياق
كلامه ينادي على ارادة تراد فهما وهو يستلزم تساويهما والحق ان صاحب
الكشاف من ذهب الى اختصاص الحمد بالاختياري وما في الفائق فتعريف
بالاعم وكتب اللغة مشحونة بذلك واطلاق النقيض على الذم يحمل على المعنى
اللغوي لا على اصطلاح ارباب المعقول ولو سلم فانه قابل بان المدح يخص
بالاختياري فيجوز اتحاده مع الحمد باختصاصهما به لا بعموم المجزء وقولهم الحمد
الموقوف على صفاتها وزيد على رشاقة قده فانا اول مولد عنده لا يعتد به
والثاني ما دل بالتضمن على الفعل الاختياري وما صرح به الشريف في شرح
ايساغوجي ما فيه ما في حواشيه على المطلع حيث قال ولا بد هنا من اعتبار
قيد زايد وهو ان يكون ذلك الوصف باختياري وهو المحمود عليه
من جهة او غيرها فيختص الحمد بالفاعل المختار دون المدح والحق في حواشي

المطول

المطوله مخالف لما اسلفناه عنه حيث قال لم يقل احد ممن يوثق به ان الحمد
يعم غير الاختياري واما الشجاعة ونحوها فكما تطلق على نفس الملكة الغير
الاختيارية يطلق على اثرها من الامور الاختيارية كالخوض في المهالك فتدبر
واما اشكال الحمد على صفاته تعالى فالجواب عنه ما سبق سواء تعلق بالنعمة
او غيرها من صفات الكمال لان وضع اللام فيه على تعريف العهد فيصير تعلق
راجع الى الثنا اشعارا بعموم المجمل المتعلق ومن ارجعه الى الحمد فقد ابعد وسواء
اسم يوصف به ومعناه الاستواء والفعل بعده هنا في تاويل المصدر على انه
مبتدا خبره سواء اي تعلقه بالنعمة وبغيرها سيان فالواو بمعنى الواو والشكر
فعل والفعل لغة الامر والشان ينبئ عن تعظم المنعم لكونه منعما اي بسبب انعامه
مطلقا سواء كان على الشاكر او غيره ومن ثم ذكل الى التعريف بعد تمامه فقد اوهم
تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ومعنى انه فعل ينبئ عن التعظيم كونه مشعرا
له في حد ذاته بحيث لو علم علم المبتاعنه وهذا متحقق في الشكر لكنه في ايضا
وان كان المنبئ مجهولا والدعوى ان المنبئ ينبغي ان يكون ظاهرا لكن لا تفاوت
في ردودة فلا يرد ان للاعتقاد بالجنان ليس شكرا لانتفاء الانباء فيه او كونه
مشعرا به بالنظر الى الغير لجواز الاطلاع على اعتقاد الشاكر بالهام او اعلام الغير
او من جهته تعول او فعل اذ كون المنبئ بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى
الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير فان قلت اما اذا اطلع على
الاعتقاد من جهة المعتقد فنعم واما اذا كان باخباره او فعل فذلك هو
المطلع المنبئ فهو الشكر دون الاعتقاد قلت اجيب بان الشكر هو ما يطلع
عليه المطلع من الاعتقاد لا هو مع تحقق الانباء فيه جزما لا نان اريد حصر
الانباء عن تعظيم المنعم في المطلع المذكور فممنوع لان الاعتقاد ايضا منبئ وان
اريد حصر الانباء عن الاعتقاد فيه فمسلم ولا يضر لان الكلام في الانباء عن المعظم
غاية ما في الباب ان اللازم منه ان يكون هناك شكران احدهما منبئ عن
الآخر وكلاهما عن تعظيم المنعم وهو ثابت وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم
تحققه فضلا عن قصده والبتة ان قصر التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يقال